مكانة العراق الاستراتيجية واثرها في توازنات الامن الاقليمي في الشرق الاوسط

م. د. ربا صاحب عبد
جامعة بغداد / كلية الاعلام

https://doi.org/10.61353/ma.0060291

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٤/٣ تاريخ قبول البحث ٢٠٢١/٥/٠٩ تاريخ نشر البحث ٢٠٢١/٩/٣٠

تأثرت منطقة الشرق الاوسط بالتحولات الاستراتيجية المؤثرة على الصعيد الدولي والاقليمي واضحت بمثابة نقطة جذب استراتيجية للصراعات والتوترات الدولية، فالصراع الدولي بين الشرق والغرب وضع ثقله فيها حيث التصادم الامريكي الروسي والذي يمثل صراع اقطاب كلاسيكي على صعيد سلم الهرمية الدولية، ومن جهة اخرى صراع قوى اقليمية مندفعة تطمح للريادة والقيادة على حساب القوى الاقليمية الاخرى، بالإضافة الى تحولات داخلية شابت المشهد الاقليمي للمنطقة من خلال التغيرات الاستراتيجية التي عصفت بالدول الشرق اوسطية نتيجة اختلالات داخلية وارهاصات خارجية محيطة بها، وللعراق دور في تحقيق التوازنات الاقليمية والدولية، فالعراق ومنذ نشأته كان له دور بارز في تغيير التوازنات وتشكيلها وتغييرها، بسبب اختلاف المصالح والتطلعات للأنظمة الحاكمة للدول الجوار وللعراق نفسه، وبعد عام ٢٠٠٣ أدى العراق دوراً اكثر فاعلية في التأثير في التوازنات الاقليمية والدولية بحكم التغيير في مراكز القوة ومعادلة الصراع الاقليمية في الشرق الاوسط، مما ادى الى بروز قوى اقليمية جديدة اكثر فاعلية وقوى اقليمية اخرى اصبحت تحت دائرة التهديد بسبب صعود دول مثلت تهديداً اعقاب تراجع العراق اقليمياً ونشوء الفراغ الامني في الشرق الاوسط.

The Middle East region has been affected by strategic shifts affecting the international and regional levels and has become a strategic magnet for international conflicts and tensions. The international conflict between East and West has put its weight in it, where the US-Russian clash, which represents a classic polar struggle at the level of the international hierarchy, and on the other hand a conflict of pushing regional powers It aspires to lead and lead at the expense of other regional powers, in addition to internal transformations that have marred the regional landscape of the region through the strategic changes that have swept the Middle Eastern countries as a result of internal imbalances and external disturbances surrounding them.

الكلمات المفتاحية: العراق، التوازن الاستراتيجي، الامن الاقليمي، الشرق الاوسط، حروب الجيل الرابع.

المقدمة

يخضع الموقع الى رؤية استراتيجية تقوم على فحص هذا الموقع ومعرفة اذا ما تتوافر فيه ممكنات تسمية **الموقع الاستراتيجي** الذي يولد **المكانة الاستراتيجية له**، اذ ان هناك حالة من التلازم الفكري الاستراتيجي بين الموقع الاستراتيجي والمكانة الاستراتيجية ، فلا يمكن الكلام عن المكانة الاستراتيجية لأي رقعه على الارض وهي تفتقر الى المواصفات الاستراتيجية المحفزة لاهتمام الفواعل الدوليين والغير دوليين. فالمكانة الاستراتيجية تعد من العوامل الاساس المحركة لعجلة التفكير الاستراتيجي لأي دولة تجاه دولة اخرى وفي الوقت نفسه يعد عامل اساس في تحديد توجهات الدولة ونشاطاتها الفعالة اقليميا ودوليا، فبسبب اهمية دولة تتحرك دول كبرى اقليميا ودوليا بنشاطات وتوجهات اقليمية ودولية تكون مبنية على اساس الاهتمام والمصلحة تجاه الاخر.

فالمكانة الاستراتيجية لفاعل دولي يجبر الفكر الاستراتيجي في صياغة تركيبة استراتيجية وسياسية واقتصادية متناغمة من اجل الوصول الى حلقة مترابطة فيما بين الدولة ذات الاهمية والدولة المهتمة. فعبر التاريخ كان العراق ومنذ اكثر من الفي عام معبر عسكري مهم لجيوش العالم، فمنذ ما يزيد عن (٢٢) قرن عبرت جيوش **(الاسكندر المقدوني)** اراضي العراق متجهة الى اراضي الهند مستخدماً العراق منفذ بري مهم للوصول الى اراضي العالم، كما كان محط اطماع المغول لانهم كانوا ينظرون اليه على انه حجر الاساس في الوصول الى دول بقية المشرق العربي، هذا فضلا عن انه يعد رقعة جغرافية مهمه تجارياً، فهو يعد حلقة الوصل بين شبه الجزيرة ووسط اسيا والهند، ناهيك عن انه يعد منطقة التقاء الثقافات منذ القدم والعوالم الاسلامية الثلاثة(الفارسية – العربية – التركية)، وفي التاريخ المعاصر تزايدت التطلعات والاطماع للدول الكبرى في السيطرة على اراضيه لا سيما من الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الامريكية بعد النصف الثاني من القرن العشرين **(حقبة الحرب الباردة)** ، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي حدثت تغيرات جيوستراتيجية في اراضي الاتحاد السوفيتي نفسها وفي الدول التي كانت في حالة وفاق وتحالف مع الاتحاد، ومن هذه الدول العراق فبعد انهيار الاتحاد بدأ التنافس على العراق يشتد اكثر بين دول العالم ولا سيما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا التي تريد العودة الى القطبية والتفوق الروسي من

جديد وكذلك الحال بالنسبة للصين التي بدأت تتجه نحو الهيمنة على اقتصاد العالم اجمع اعقاب الحرب الباردة .

ان الاهمية الاستراتيجية للعراق ولأي رقعة جغرافية في العالم عموماً تخضع لمتغيرات اساسية، منها مدى الاستقرار في داخل الدولة، و مدى الاستقرار والتغير في الاراضي المجاورة جغرافيا، و مدى الاستقرار والتغير في موازين القوى عالمياً، فالمكانة الاستراتيجية للدول واراضي العالم غير ثابتة وفي حالة تغير مستمر حسب ما يطرأ عليها من تغيرات في الداخل وفي العالم الخارجي . ولهذا فأن اهمية الموضوع تبرز من اهمية العراق نفسه في المدركات الدولية والاقليمية وتأثيرها في علاقات الفاعلين من الدول وغير الدول ، فالعراق يعد وفق اغلب استراتيجيات الدول المجاورة اقليمياً وحتى الدول الكبرى عنصر اساسي في تحقيق مصالح وغايات في منطقة الشرق اوسطية ، هذا فضلا عن تطلع دول كثيرة الى استخدامه كأداة للتأثير في تحالفات وعلاقات دول اخرى وتغيير مسار وخارطة التحالفات والعلاقات الدولية والتوازن الدولي ، وكذلك يعد ذو اهمية في تطلعات ومدركات الدول المهيمنة اقليمياً في الشرق الاوسط ، فهو اصبح ساحة صراع لأرادات الدول الكبرى اقليمياً وفراغ استراتيجي مهم تسعى الاخيرة من اجل ملئه، لا سيما من الفواعل الاكثر تنافسا اقليمياً **(ايران والسعودية)** بالدرجة الاولى و**(اسرائيل وتركيا)** ثانيا.

تنبع أَهمية البحث في أَنهُ يتناول لحظات تاريخية فارِقةٌ تمرُ بِها المُجتمعات البشرية، والتي تسلط الضوء على المكانة الاستراتيجية للعراق واثرة في توازنات الامن الاقليمي للشرق الاوسط، كونه بلد يشتمل على عناصر الجذب والاهتمام من الطرف الاخر في جميع الاصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية والجيوبولوتيكية ، ولان العراق بلد يشتمل على عناصر الجذب والاهتمام من الطرف الاخر في جميع هذه الاصعدة فقد اضحى العراق محط تدافع للرغبات الدولية في الحصول على ارتباط متواصل معه يمكن للطرف الاول الوصول الى منابع الاهمية بسهولة من جانب ويمكن لها توظيفها دوليا من جانب اخر.

ان البعد النظري الذي ينطلق منه بحثنا هو ان العراق بما يمتلكه من اهمية في الاقليم يعد قلب هذا الاقليم وحلقة الوصل بين أجزائه كونه ذا اهمية جيوسياسية، وجيواقتصادية،

وجيواستراتيجية عسكرية، ولهذا وضعت الدول العظمى العراق محط اهتمامها، فالولايات المتحدة الامريكية مثلاً قد وضعت العراق ضمن الرؤية الجيوستراتيجية الامريكية للعالم ومصالحها، وقد بين هذه الحقيقة **(بروس رايدل)** المساعد الخاص للرئيس الامريكي **(بيل كلنتون)** عندما قال ***(ان الاسباب التي تجعل العراق مهما للولايات المتحدة الامريكية والعالم باسره انه يتمتع بموقع جيوستراتيجي فهو حلقة وصل بين ايران وتركيا والكويت والسعودية وسوريا والاردن)*** .

وكذلك الحال على المستوى الاقليمي اذ تنظر ايران الى العراق على انه اشبه بدرع يقيها من الصِدام الايراني – الغربي ، وهو ايضاً ساحة لتصفية الخلافات والصراعات وتحقيق المصالح الاقتصادية ومد النفوذ والتوسع وتحقيق الطموح الايراني بالهيمنة الاقليمية، هذا فضلا عن انه اذا ما تم تحييد العراق لصالح القوى الغربية فأنه سيكون عنصر تهديد قريب جغرافياً لإيران ولهذا فأن ايران ومنذ عام ٢٠٠٣ زاد اهتمامها الجيوستراتيجي بالعراق وقد بذلت كل الامكانيات المتاحة والكامنة من اجل التوسع ايدلوجياً والتغلغل في العراق سياسياً واقتصادياً بوصفه منفذ ايراني تجاه العالم والاقليم الشرق اوسطي لا سيما بعد الضغوطات الغربية عليها والعقوبات بسبب برنامجها النووي، وكذلك الحال بالنسبة الى تركيا، اذ ان الاهتمام التركي بالعراق يعود الى عام ١٩٢١ منذ تأسيس العراق الحديث، فكثيراً ما طالبت تركيا بأعاده ولاية الموصل العثمانية الى تركيا وهي التي تضم المناطق الشمالية من العراق، وبعد اتفاقية لوزان عام ١٩٢٤ والاعتراف التركي بالحدود العراقية التركية وعد الموصل محافظة عراقية فأن تركيا مازالت تبحث عن فرص لمد النفوذ الى اوساط الاراضي العراقية لا سيما بعد الاضطرابات الكردية في جنوب تركيا وشمال العراق وغرب ايران وشرق سوريا ومطالبتهم بدولة كردية، وهو الذي يعد تهديد مباشر للأمن القومي التركي والايراني والسوري معاً ، أما بالنسبة الى (اسرائيل)، فالعراق يعد باختصار مرحلة اساسية ضمن المخططات الاسرائيلية الكبرى **(تجزئة التجزئة ، شد الاطراف ، الردع ، الحدود الامنة).**

اشكالية الدراسة: يرتكز البحث حول مشكلة اساسية وهي؛ ما المكانة الاستراتيجية للعراق والتي تنبع من كيفية اثبات اهميتهُ نفسها وكيفية تأثير هذه المكانة في الدول اقليمياً ودولياً، اي

ان اشكالية الموضوع تتضح بمعرفة اهمية العراق وما يملكه من مرتكزات وعوامل مادية ومعنوية جعلته عبر العصور محط انظار الكثير من الدول الكبرى وحتى الصغرى، ولهذا فلا بد لنا من محاولة معرفة الاهمية الاستراتيجية للعراق، وما هي الادوار والجهود الدولية والاقليمية المبذولة للسيطرة عليه وكيف اثرت هذه الاهمية في علاقات هذه الدول نفسها.

وعليه تحاول هذه الدراسة الاجابة عن التساؤلات الاتية :

١. هل يمتلك العراق مكانة استراتيجية ، وما هي ابعادها وتأثيراتها ؟
٢. ما هي التغييرات الاستراتيجية المؤثرة على المكانة الاستراتيجية للعراق ؟
٣. هل العراق ذو تأثير في توازنات الامن الاقليمي للشرق الاوسط ؟ وما مدى التأثير في هذه التوازنات؟
٤. ما مستقبل هذه المكانة الاستراتيجية ؟

فرضية الدراسة : اعتمدت هذه الدراسة على فرضية مفادها :

(*ان العراق ذو مكانة استراتيجية اقليمية ودولية بحكم ما يمتلكه من مرتكزات مادية ومعنوية تزيد في اهميته، وبعد عام ٢٠٠٣ قد تزايدت اهميته واثرت هذه الاهمية في الدول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً من جانب، ومن جانب اخر اثرت في علاقاتها الاقليمية والدولية ورسمت تحولات وتحالفات وعلاقات استراتيجية جديدة داخل الساحة الدولية*).

منهجية الدراسة: اعتمدت الدراسة على استخدام مناهج متعددة ومنها :

١. المنهج التاريخي وتم الاستعانة به لدراسة تاريخ الاهتمامات في العراق من الدول اقليمياً ودولياً .
٢. المنهج المقارن وتم خلاله دراسة اثر اهمية العراق في الدول اقليميا ودوليا قبل عام ٢٠٠٣ وما بعدها، وعلى مستوى دول الجوار العربي وغير العربي.
٣. المنهج الوصفي– التحليلي تم توظيفه في تحليل غايات الدول وسلوكياتها تجاه العراق في الماضي والحاضر .
٤. المنهج الاستشرافي لاستشراف الافاق المستقبلية لمكانة العراق الاستراتيجية.

هيكلية الدراسة: انطلاقاً من اهمية الدراسة فضلاً عن اشكاليتها وفرضيتها ، فقد توزعت الهيكلية على اربعة محطات اساسية فضلاً عن المقدمة والخاتمة، تناولنا في **اولاً : في معنى**

الامن الاقليمي والشرق الاوسط، وثانياً: التغييرات الاستراتيجية المؤثرة على المكانة الاستراتيجية للعراق، وثالثاً: المكانة الاستراتيجية للعراق في ظل تنازع الارادات والاستراتيجيات الدولية في الشرق الاوسط، ورابعاً: مرتكزات المكانة الاستراتيجية للدولة العراقية.

أولاً: في معنى الأمن الإقليمي والشرق الاوسط

ظهر مفهوم الأمن الإقليمي لدى الدول العظمى في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٤٩) ليتعدى بذلك الأمن القومي الذي بدا ضعيفا في مواجهة التحديات العالمي والأمن الإقليمي يتمثل[١]:

اولاً: ادراك إقليم معين بدوله المنتمية إليه لأسلوب تحقيق الحماية لذلك الإقليم من خلال الاتفاق بين أعضائه، وهذا يفرض إن تملك دول الإقليم الرغبة في الوصول إلى ذلك الهدف.

ثانيا: توفير الإمكانيات القادرة على تحقيقه، ويعد تطبيق من تطبيقات الأمن المعني بحل النزاعات الإقليمية بالطرق السلمية، وهو لا يعدو إن يكون مستوى من مستويات الأمن المتعددة.

وفي ظل التطورات الحاصلة لمفهوم الأمن الإقليمي عبر مراحل من الزمن ظهرت مستويات عدة للأمن تتخذ صوراً وأشكالا متعددة من الترتيبات الأمنية وعليه فان ثمة مفاهيم مختلفة تتخذها تلك الترتيبات من أهمها[٢]:

١. الدفاع الجماعي: وهو استراتيجية من استراتيجيات الأمن الإقليمي تحاول من خلاله الدول البحث عن حلفاء لها من بين الدول التي تتطابق معها في الرؤى حول وجود تهديدات أو عدو مشترك مدرك أو محتمل.
٢. الأمن المتحد: هو يتمثل بمجموعة من الإجراءات الأمنية الجماعية، تقوم بموجبه مجموعة من القوى العظمى بالتعاون فيما بينها؛ لصد أي اعتداء على تلك المجموعة ويكون ذلك بشكل غير رسمي.
٣. الأمن الجماعي: وهو نظام استراتيجي يهدف إلى حفظ الأمن والسلام من خلال منطقة تضم مجموعة من الدول ذات السيادة تتعهد كل منها بالدفاع عن بعضها في حالة تعرض احدها للهجوم، أي يهدف إلى تحقيق الأمن بوسائل جماعية من خلال أجهزة تعمل على تحقيق هذا الهدف .

٤. الأمن المشترك: وهو الذي يهتم بالبعد الاستراتيجي العسكري للأمن؛ إذ يركز اعتماده على القوات الدفاعية بصورة خاصة بدلاً من الاعتماد على القوات الهجومية، بيد انه يؤكد على الارتباط الأمني المتبادل؛ محل المجابهة في حل مشكلة تضارب المصالح.
٥. الأمن الشامل: يعتمد هذا النظام الأمني على ما هو اوسع واشمل من الأمن العسكري بمفهومه الدفاعي، ليضم أبعادا اجتماعية واقتصادية واستراتيجية وسياسية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن الاستراتيجي.
٦. الأمن التنسيقي: ويلجأ إليه في حال وجود الإطار الإقليمي في حالة تنافسية وسيطيه، لا تتضمن تعاوناً واضحاً، ولا صراعاً مكشوفاً فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيس لدعم التعاون الأمني بين وحداته .
٧. الأمن التعاوني: هو نظام يتم في إطاره تطوير وتطبيق مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها، التي تؤكد على الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي .

ويبقى لكل دولة خصوصيتها في أمنها الوطني وعليه يمكن القول إن الأمن الإقليمي، بأنه استراتيجية التنسيق المشترك بين الدول لوجود مصالح واهداف مشتركة ضد الإخطار الداخلية والخارجية، وهو لا يقل أهميتاً عن الأمن الوطني الذي يكفل للدولة وشعبها حياة مستقرة توفر له استغلال أقصى طاقاته الاستراتيجية عبر توظيف القيادة الاستراتيجية للدولة لتلك الممكنات، والاهتمام بأمن أية دولة في ظل مفهوم الأمن الاقليمي ينطلق من الدولة، بوصفها جزءاً من المجتمع الدولي مرتبطة به توثر فيه بقدر ما تتأثر به[٣].

اما **الشرق الاوسط** فيقول "جورج لينكوفسكي" : لا يمكن لأية سياسة خارجية رشيدة أن تتجاهل منطقة الشرق الأوسط وأثره على بقية العالم. وهذا نابع من الأهمية الجيوبوليتكية للمنطقة[٤]، تاريخياً يعد "الفرد تاير ماهان "المؤرخ والاستراتيجي البحري الامريكي اول من استخدم عبارة الشرق الأوسط عام ١٩٠٢ وذلك في خلال مناقشته للاستراتيجية البحرية البريطانية في مواجهة النشاط الروسي في ايران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء خط سكة حديد بغداد– برلين[٥] .

ويمكن الوقوف على مجموعة من التعاريف للشرق الاوسط :

- **تعريف منطقة الشرق الاوسط برؤية منظمة الامم المتحدة :** مر تعريف مصطلح الشرق الاوسط لدى منظمة الامم المتحدة بالعديد من التطورات حتى اصبح اكثر شمولاً فلقد عرفت دراسة للأمم المتحدة نشرت عام ١٩٧٥ منطقة الشرق الاوسط بأنها المنطقة من ليبيا غرباً حتى ايران شرقاً ومن سوريا شمالاً حتى اليمن جنوباً. و من ثم عادت منظمة الامم المتحدة لتعدل التعريف الذي جاءت به فشمل التعريف بالمنطقة على انها كل الدول العربية تضم ٢٢ دولة [٦] .
- **تعريف الولايات المتحدة الاميركية للشرق الاوسط :** جاء تعريف الولايات المتحدة لمصطلح الشرق الاوسط في إطار ما اعلنته من مبادرات للحد من التسلح في المنطقة، مثل مبادرة الرئيس الاميركي "بوش الاب" للحد من التسلح في منطقة الشرق الاوسط التي اعلنها في ايار ١٩٩١ والتي حدد من خلالها منطقة الشرق الاوسط بأنها المنطقة التي تمتد من (ايران شرقاً حتى المغرب غرباً فضلاً عن اسرائيل).إلا ان التعريف الحديث بمصطلح الشرق الاوسط من قبل الولايات المتحدة فينظر الى المنطقة بأنها : (مصر و الجزيرة العربية و منطقة الخليج العربي و تركيا و ايران).
- **التعريف الاسرائيلي للشرق الاوسط :** عرف شمعون بيريز رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق ومهندس مشروع الشرق الأوسط الحدود الجغرافية للشرق الأوسط في كتابه الشرق الأوسط الجديد بأنها (تمتد من حدود مصر وحتى حدود باكستان الشرقية ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الاسلامية شمالاً حتى المحيط الهندي وشمال السودان جنوبا) [٧] .

ومما تجدر الاشارة اليه الاهمية الجغرافية لمنطقة الشرق الاوسط انها منطقة تتحكم بالعديد من المناطق والممرات منها مضيق هرمز وباب المندب ومضيق تيران وقناة السويس. وان لمنطقة الخليج العربي تتصف بخصائص تكاد تكون منفردة من حيث الاعتبارات الجيوبولتيكية، فهو بحيرة شبه مغلقة تقع على شواطئ

شبه الجزيرة العربية غرباً وسواحل ايران شرقاً فهو بحسب وصف " جان جاك بيربي" الباحث الفرنسي (ان الخليج العربي يعد قلب الشرق الاوسط جغرافياً ، وبابه السحري وصندوقه الذهبي – في اشارة الى النفط)[٨] .

وجذب البترول الى منطقة الشرق الاوسط اشكالاً جديدة من الاستراتيجيات الجوبوليتكية العالمية ، المتمثلة في الصراع الدول حول المنطقة ، وتؤكد الدراسات الحديثة بان منطقة الشرق الاوسط وبالتحديد منطقة الخليج تعد من اهم الرقع الجغرافية والاقتصادية الحيوية في العالم اجمع، وهي تمثل بحد ذاتها نظاماً اقليماً خليجياً يجمع بإمكاناته الاقتصادية وتفاعلاته المحيطية قبل كل شيء دائرة تتمحور فيها اجزاء استراتيجية ثمان دول عربية ما عدا واحدة (الامارات العربية ، البحرين ، سلطنة عمان، العراق ، قطر، السعودية ،الكويت ، وايران) وهي اغنى دائرة اقليمية تزخر بالبترول، وانها تملك اكبر الاحتياطات المكتشفة والمنتجة حالياً ، ولا يوجد اي نظام اقليمي اخر يضاهيه من حيث الاهمية الاستراتيجية في الحاضر والمستقبل المنظور[٩] .

واذا ما عدنا الى لغة الارقام نجد ان احتياطيات البترول في دول الشرق الأوسط ما نسبته (٨٩%) من احتياطيات منظمة الأوبك و(٦٥%) من احتياطيات العالم ككل. وتنتج منطقة الشرق الأوسط حوالي ثلث الإنتاج العالمي من النفط، وتعد هذه المنطقة المزود الرئيسي للنفط للعالم المتطور وخاصةً أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا واليابان[١٠]، اما الغاز الطبيعي، فهو من أهم مصادر الطاقة، فقد بلغ الاحتياطي في منطقة الشرق الاوسط اكثر من ٢٩ تريليون متر مكعب، أي ما نسبته ٤٠% من الاحتياط العالمي[١١].

ثانياً: التغييرات الاستراتيجية المؤثرة على المكانة الاستراتيجية للعراق

واهم التغييرات الاستراتيجية التي اثرت على معادلة الامن الاقليمي بالشرق الاوسط هي كالاتي:

- **تفكك الدولة الوطنية:** عمد الصراع الاقليمي بين القوى المتناحرة الاقليمية منها على تفكيك اواصل التلاحم الاجتماعي بين مكونات الدولة الشرق

اوسطية حيث اتسع الشرخ المجتمعي بين المكونات واضحت الهوية الوطنية من الماضي نتيجة صعود الهوية الأثنية الطائفية على الهوية الوطنية للدولة[١٢].

- **دخول المنطقة في دائرة حروب الوكالة:** فحصيلة انهيار منظومة التوازن الاقليمي والتي دفعت بعض القوى الاقليمية الى ممارسة دور جيوستراتيجي كبير على حساب العمق الاستراتيجي لبعض القوى الاقليمية والذي اثر بشكل سلبي على معادلة الامن الاقليمية[١٣].
- **الحروب والصراعات الدولية:** نتيجة للتغيرات في الهيكلية الدولية والتي شكلت على اثرها اندفاع للأقطاب الدولية روسيا – الولايات المتحدة نحو المواجهة الغير مباشرة في المنطقة[١٤].
- **التغيير الذي اصاب الحدود والتقسيمات الادارية لبعض الدول:** خلف الصراع والتصادم الدولي والاقليمي في المنطقة الى فقدان السيطرة على بعض المناطق المحلية والذي ولد انشاء دويلات داخل الدولة الواحدة، فالعراق يعاني من هذه المشكلة فضلاً عن تركيا وسوريا واليمن وليبيا، اضافة الى بعض الدول التي في طريقها الى هذا المركب.
- **التغييرات الديموغرافية والهجرة الدولية :** انتجت الصراعات والحروب في المنطقة الملايين من المهاجرين نتيجة الحروب والصراعات التي تجري في مدنهم، حيث اتجهت هذه الموجات من المهاجرين الى الدول الاقليمية وبالخصوص الى تركيا واوروبا والتي سببت ارباك كبير في العلاقات التركية الاوروبية نتيجة المطالبات التركية للاتحاد الاوروبي بالمزيد من التنازلات في مفاوضات القبول في الاتحاد الاوربي.
- **زعزعة الامن الداخلي لبعض دول الشرق الاوسط:** اذ يمثل الامن ركيزة من ركائز استقرار الدول وقوتها الخارجية، حيث تعاني دول منطقة الشرق الاوسط من انكسارات امنية كبيرة نتيجة لاختراقات اجهزة الاستخبارات الخارجية والذي جعلها اللعوبة للقوى الدولية التي تعتمد على ضرب منظومة الامن الداخلي بتفجيرات او اغتيالات.

- **الصراع على امدادات الطاقة:** تعاني معظم دول الشرق الاوسط من ازمات اقتصادية نتيجة ارتباط اقتصاداتها بصورة مباشرة على النفط والغاز ونتيجة لانهيار اسعار النفط في نهاية عام ٢٠١٤ والذي خلف انكسارات اقتصادية لهذه الدول، بالإضافة الى الصراع المحتدم على خطوط نقل الطاقة النفط والغاز حيث باتت المنطقة مشتعلة بالحروب والصراعات والتي يشكل تأمين خطوط نقل الطاقة اهم المحركات هذه الصراعات.
- **التحولات الاستراتيجية في المنطقة:** ان اخطر ما تمر به المنطقة هو سرعة التحولات في المواقفة والتحالفات، فالسياسة الاقليمية والدولية في المنطقة لا تمر اليوم بمرحلة الاستقرار والاستمرار وانما تتخذ اشكال ومنعرجات مختلفة، فصديق اليوم هو عدو الغد ومثل على ذلك العلاقات التركية الغربية والعلاقات التركية الروسية والعلاقات المصرية السعودية كهذه العينات هي امثلة على التحولات الاستراتيجية في البنية العلاقات الدولية الجارية في المنطقة.
- **سحق الدول والمُجتمعات: وهو تطبيق أنموذج جديد مِن النماذج**، إذ انتقلت الحالة مِن إسقاط نِظام كامل بسلطته وتفرعاتُه إلى إسقاط أنصاف مِن الدول عبر جعل جزء مِنها خارج نطاق السيطرة المركزية أو غير المركزية للدولة (وهو أنموذج إسقاط أنصاف الدول) يمكن أن نقيس هذا الأنموذج عبر حالات أربعة واضحة المعالم:
  - أولاً: في سوريا بعد العام٢٠١٢ وتقسيمها بصورة غير رسمية بين ثلاثة أطراف وهُم(المُعارضة) التي تُسميها الولايات المتحدة (بالمُعتدِلة) و(الدولة الإسلامية- داعش الارهابي) وما تبقى من نظام (بشار الأسد).
  - وثانياً: في ليبيا مِنذُ عام٢٠١٣هذه البلاد التي تُعاني مِن انقسامات داخلية تضم برلمانين مُعارضين أحدهما في طرابلس والثاني في

المدينة الشرقية طبرق، بينما يدّعي تشكيلان مُسلحان على الأقل بأنهما يقومان بدور الجيش الوطني للبلاد.

- وثالثاً: في العراق بعد٢٠١٤/٦/٩ وسقوط أجزاء منه بيد(تنظيم داعش الارهابي) مع بقاء جزء أخر تحت سيطرة الدولة العراقية.
- رابعاً: في اليمن مُنتصف شهر آب مِن العام٢٠١٤ وسيطرة الحوثيين على العاصِمة صنعاء وإذابتهم لوجود الدولة ومؤسساتها حتى يتم تشكيل حكومة توافقية.

ويعد العراق من المحركين الاساس لتوجهات الدول الاستراتيجية في العالم سواء اقليميا ام دوليا ، فقد كان العراق وما زال محط انظار وتطلعات دول العالم الكبرى منها والصغرى اقليمياً ودولياً لأسباب تتعلق بما يمتلكه من عوامل جذب مادية ومعنوية، فالدول الكبرى كانت على مر السنين توظف امكانياتها كلها السياسية والاقتصادية والعسكرية في سبيل استمرار التوجه نحو العراق الذي اصبح عامل مؤثر في استمرار هيمنتها وتفوقها عالمياً، فبسبب الموارد التي يمتلكها العراق اضحى اغلب الفاعلين الدوليين **(دول وغير الدول)** في العالم من دول وشركات ومنظمات اقليمية ودولية تعطي للعراق اهمية كبرى، فالنفط العراقي المكتشف يجعل العراق في المرتبة الثانية عالمياً من حيث الاحتياطي النفطي.

ولهذا فان دراسة الاهمية الاستراتيجية لدولة معينة تعتمد على المرتكزات المادية والمعنوية التي تؤثر في اهمية الدولة الاستراتيجية اقليمياً ودولياً، فكل دولة تمتلك مجموعة من المرتكزات والعوامل التي تؤثر في اهميتها الدولية والاقليمية، ويمكن القول ان الامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط يمر بمرحلة تاريخية نتيجة ما تعانيه من تحولات استراتيجية كبرى مست دول المنطقة بشكل مباشر او غير مباشر خلفت هذه التحولات تداعيات يمكن تقيمها في الاغلب بالسلبية على خلفية الحروب والصراعات التي لا تكاد ان تترك المنطقة، وبالتالي لابد ان نعول على المرحلة المقبلة التي ستشهد تغيرات هيكلية سترسخها طبيعة السياسة الدولية والاقليمية في المنطقة.

ثالثاً: المكانة الاستراتيجية للعراق في ظل تنازع الارادات والاستراتيجيات الدولية في الشرق الاوسط

شكل الاحتلال الامريكي للعراق المدخل الذي ولجته الولايات المتحدة الامريكية لتعزيز هيمنتها العالمية عبر السيطرة على اهم المواقع التي تشكل العقد الجيوستراتيجية الرئيسة في العالم للإخلال بالتوازنات الجيوستراتيجية العالمية لصالحها، وتحول العراق بعد احتلاله الى مركز انطلاق نحو المواقع المهمة الاخرى في الشرق الاوسط، وكانت سوريا الساحة التالية التي يدور فيها الصراع حاليا بين ارادات واستراتيجيات الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، وتتبع الولايات المتحدة استراتيجية تكاملية الحلقات لأضعاف روسيا عبر اثارة النزعات الانفصالية في القوقاز الروسي، وتوظيف وجودها العسكري في بعض دول آسيا الوسطى والقوقاز، وتغذي الولايات المتحدة درجة من التوتر في علاقاتها مع روسيا للحيلولة دون حدوث تقارب اوربي ـ روسي[١٥]، وتوظف الولايات المتحدة الامريكية الازمة السورية وتفاعلاتها لمنع روسيا من القيام بدور تفاعل في الشرق الاوسط والبحر المتوسط، ولأدامه هيمنتها على اوروبا، والضغط على الصين عبر السيطرة على مصادر الطاقة وطرق نقلها من منطقة شرق البحر المتوسط[١٦]، وتسعى الولايات المتحدة الامريكية في اطار توجهاتها لتحقيق هذه الاهداف، لدفع النظام السوري للانهيار تحت ضغوط استمرار الحرب الاهلية، اذ يؤدي سقوط هذا النظام الى خسارة استراتيجية لروسيا وايران، وتؤثر هذه الخسارة على معادلة النفوذ والتأثير في الشرق الاوسط.

وتعد سوريا موقعاً مهماً لمحاصرة النفوذ الروسي والحيلولة دون بقائه في سواحل المتوسط الشرقية، وتحتل مسألة قيام نظام سياسي ذو توجه غربي في سوريا اسبقية في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية لأحكام السيطرة على مصادر الطاقة في شرق البحر المتوسط، كما يضمن قيام مثل هذا النظام السياسي تحقيق الربط البري بين تركيا واسرائيل عبر الاراضي السورية وسيتحول البحر

المتوسط الى بحيرة تهيمن عليها الولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو، فضلا عن حرمان روسيا والصين من فرص الاستثمار في المنطقة [١٧].

وتواجه روسيا الاتحادية الاستراتيجية الامريكية في المنطقة باستراتيجية مقابلة تنطلق من دعمها للنظام السوري وادامة بقائه للحفاظ على مصالحها، اذ يؤمن وجود هذا النظام موطئ قدم لها في الشرق الاوسط وعلى السواحل الشرقية للمتوسط من خلال وجودها العسكري في القاعدة البحرية في ميناء طرطوس السوري . وتطلعت الولايات المتحدة الامريكية توجهات الاتحاد الاوربي وروسيا الاتحادية، وتطلعات الصين والقوى الاسيوية البازغة، ومساعي هذه الاطراف على صعيد تنظيم علاقاتها وشراكاتها الاستراتيجية التي اشرت رغبتها في صياغة نظام عالمي بنسق جديد يرتكز على توازنات تستند على تعددية قطبية لتتمكن من الاضطلاع بأدوار اقليمية ودولية، واستبقت الولايات المتحدة التطورات وعملت على الاخلال بالتوازنات بين القوى الدولية عبر تطبيق نظريتها في الفوضى الخلاقة لأحداث حالة من عدم الاستقرار والاضطراب، واختارت اقليم الشرق الاوسط للتأثير في التوازنات الجيوستراتيجية القائمة وتغييرها لصالح ادامة هيمنتها العالمية، من خلال خلق الازمات فيه وتوسيع نطاقها وتدويلها الامر الذي يدفع لتدخل الاطراف الدولية للمشاركة في تسوية هذه الازمات، اما عبر مجلس الامن واعضائه الخمسة دائمي العضوية، او طبقا لتفاهمات واتفاقات بين القوى الفاعلة في الازمة[١٨]، وتضمن الولايات المتحدة بذلك مشاركة هذه القوى تحت اشرافها لتحقيق استدامة مكانتها العالمية، عبر احداث تغيير مسيطر عليه في النظام الدولي باتجاه يتضمن تعددية في القوى الدولية الفاعلة في نسق تحتل فيه المكانة الرئيسة المشرفة فيه[١٩]، وكان احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ المدخل لهذا التغيير.

وتدار الازمات في المرحلة الراهنة من قبل القوى الدولية على وفق الاعتبارات الجيوستراتيجية التي تؤخذ بالحسبان من اجل توسيع مناطق النفوذ، وتحقيق الاهداف، وضمان المصالح، ومن الامثلة على هذا السياق تدخل حلف الناتو عسكرياً لأسقاط نظام القذافي في ليبيا، والاحتلال الامريكي للعراق، والتدخل الدولي في الازمة السورية [٢٠] .

وتعد حروب الجيل الرابع والتي تعتمد على نوع من التمرد والذي تستخدم فيه مجموعات غير نظامية كل الوسائل التكنولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، بهدف إجبار العدو، والذي يمثل قوة عسكرية نظامية، للتخلّي عن سياساته وأهدافه الاستراتيجية ، وتنتقل الحرب في هذه المرحلة من صراع مُسلح بين قوتين عسكريتين نظاميتين، إلى صراع بين دولة ومجموعات غير نظامية لا تستهدف تحطيم القوة العسكرية للدولة، بل إجبارها على الدخول في حالة من عدم الاستقرار وضعف السيطرة، والاستنزاف لها، فقد تطور الفاعلين من غير الدول، الذي اضعف قدرة الدولة على احتكار وسائل العنف التقليدية وغير التقليدية أمام عالم متعولم وشبكات علاقات بين فاعلين قادرة على تخطى الحدود التقليدية، وان هذا النوع من الحروب يختلف آيديولوجيًا وقيميًا، ويوسم بـ اللامركزية من حيث تغير أسس الحرب وعناصرها، وهو ما يعني تجاوز المفهوم العسكري الضيق للحروب إلى المفهوم الواسع، فضلا عن تسخير إرادات الآخرين في تنفيذ مخطَطات العدو[٢١].

ومنطقة الشرق الأوسط شهدت حروباً وصراعات متعدِدة قادت إلى انهيار الدولة الوطنية وتفكُك مؤسساتها، كما يتزامن مع تصاعد خطر العمليات الإرهابية في معظم أنحاء العالم. وتحول الإرهاب ليكون الخطر الرئيسي الذي يهدد الأمن والسلم العالميين، و أن هذه الحروب تستهدف في الأساس تدمير النظام السياسي للدولة وزعزعة تماسكها الاجتماعي، كما أن هذه الحروب لا تستهدف تحطيم القدرات العسكرية فقط، وإنما تعمل على زعزعة الاستقرار وإثارة الاقتتال الداخلي أيضا، وتسعى إلى إثارة الفوضى وعدم الاستقرار داخل الدول والمجتمعات، ولهذا كان من الضروري تسليط الضوء على سمات هذه الحروب وأدواتها المختلفة واستشراف آفاقها المستقبلية من أجل الاستعداد الجيد لمواجهتها بشكل فاعل وبنَاء.

وتعد حروب الجيل الرابع استراتيجية كونها رؤية استراتيجية لصنف مختلف لا ينفي أشكال الأجيال السابقة بل يستوعبها كلها، فإذا كانت الحروب في الجيل الرابع

تنطوي على تراجع دور الجيش والقوات المسلحة مقابل تداخل عوامل أخرى، وكونها في المقابل لا يستطيع القيام بها إلا عدد قليل من الدول، أي تلك الدول التي تملك القدرة على خوضها بأقل خسائر ممكنة ،كما أنها تتجاوز ساحة الحروب التقليدية من معارك برية وبحرية وجوية لتشمل نطاقات جديدة تدار على مختلف الصعد المتاحة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية أو إعلامية. وأن هذا الجيل من الحروب يهدف إلى الدفع بالدولة نحو التآكل البطيء والانهيار الداخلي والتفتت إلى الحد الذي يسمح بالسيطرة عليها وفرض واقع جديد على نظامها الحاكم مع تأزيمه وتشويه صورته، كما أن هذه الحروب تعمل على تجنُب السلبيات التي تخلِفها عادة الحروب التقليدية ولاسيما مشاعر العداوة التي تنتاب شعب الدولة المغلوبة تجاه الدولة الغالبة، وللوصول إلى هذه الغاية يتم استعمال جملة أدوات داخلية وخارجية والاستعانة بوسائل الاتصال الحديثة ويقع توظيف التطور التكنولوجي لتشديد الخناق على الدولة المستهدَفة وحرمانها أي مساعدات إقليمية أو دولية.

ويؤدي سعي الولايات المتحدة الامريكية لأدامه هيمنتها والذي تقابله جهود القوى الدولية لوضع العراقيل امامها لأجل الحد من تفردها بالنظام العالمي، الى تصعيد التنافس والصراع الدولي خاصة بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، مما يدفع الى عدم الاستقرار، وحدوث تحولات في البيئتين الاقليمية والدولية، وتصبح الاقاليم الجيوستراتيجية ميادين لهذا الصراع وفي مقدمة هذه الاقاليم اقليم الشرق الاوسط بوصفه منطقة ارتكاز جيوستراتيجي وتثير توجهات الولايات المتحدة الامريكية لتغيير انظمة الحكم في المناطق الجغرافية المجاورة والمتاخمة لروسيا الاتحادية هواجس الاخيرة، التي تخشى من قيام انظمة بديلة تتبنى سياسات وتوجهات موالية للولايات المتحدة، فتتصاعد حدة التنافس والصراع بين القوتين في الشرق الاوسط الذي يعد ميدان التنافس الرئيس في العالم [٢٢].

وقد حددت روسيا الاتحادية توجهاتها في الشرق الاوسط بضوء سعيها لتحقيق ثلاث مصالح استراتيجية[٢٣]:

المصلحة الاولى: الانهاك الاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية :عبر استدراجها واشغالها في ساحات صراع متعددة، لأحداث تغيير يمهد لأعاده تشكيل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية التي اخلت بها الولايات المتحدة الامريكية.

المصلحة الثانية: توظيف حالة عدم الاستقرار والصراعات السائدة في المنطقة: لتنشيط صادرات السلاح الروسي في دعم اقتصادها، فضلاً عن دور هذا السلاح في تغذية استمرار الاضطرابات في المنطقة.

المصلحة الثالثة: تتمثل في حماية امن روسيا القومي من تهديد الجماعات الاسلامية المتطرفة: من خلال ضربها في بيئاتها المحلية، اذ يفضي انتصار هذه الجماعات في أي مكان من الشرق الاوسط الى تمدد تأثيرها الى اسيا الوسطى والقوقاز والى داخل روسيا الاتحادية في اوساط المسلمين الروس .

والعراق في ظل اوضاعه وظروفه الراهنة يوفر الميدان الملائم لروسيا الاتحادية لأداره صراعها وتنافسها مع الولايات المتحدة الامريكية للوصول الى حالة التوازن معها في فرص النفوذ والهيمنة في الشرق الاوسط، والبحر المتوسط، وفي ادارة ملف الازمة السورية، اذ تدرك روسيا الاتحادية ان خسارتها لسوريا تعني انتهاء دورها وانحسار تأثيرها في الشرق الاوسط، وفي شرق البحر المتوسط[٢٤].

فالإنهاك الاستراتيجي* للولايات المتحدة الامريكية يمكن تحقيقه على الساحة العراقية عبر ادامة حالة عدم الاستقرار والعنف والدفع باتجاه خلق ازمات متعاقبة ومتداخلة بالتنسيق مع ايران لأرباك الاستراتيجية الامريكية، واجبار الولايات المتحدة على اعادة النظر فيها وتكييفها بضوء المواقف المتسارعة التغيير، كما ان نشاط الجماعات الارهابية وصدامها المسلح مع الحكومة العراقية يديم حالة العنف وعدم الاستقرار، ويُنشط مبيعات السلاح الروسي، فضلا عن توظيف روسيا غير المباشر لتحول العراق الى ميدان الحرب مع الارهاب لإيقاف خطر تمدد تأثير الجماعات الاسلامية المتطرفة الى آسيا الوسطى والقوقاز، ويضع الصراع والتنافس بين القوى الدولية والدائر على الساحة العراقية عملية بناء الدولة في مواجهة تحديات خطيرة.

رابعاً: مرتكزات المكانة الاستراتيجية للدولة العراقية

وتتضح انعكاسات الابعاد الاستراتيجية والبعد الجيوبولتيكي لموقع الجوار على صياغة الدولة لسياستيها الداخلية والخارجية وتنفيذها بضوء ما يوفره هذا البعد ومعطياته من تأثيرات ايجابية، او سلبية تخلق الفرص والتحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي، ويظهر تأثير موقع الجوار في المكانة الاستراتيجية وعلاقات الدولة مع الدول المجاورة لها عند اختلال ميزان القوى لغير صالحها، ويأخذ التأثير بعداً اكبر عندما تكون الدولة حبيسة وتتعدد دول الجوار ويفتح ضعف الدولة الابواب امام التدخل الخارجي فتندفع دول الجوار الاقوى لتحقيق اهدافها.

والمصالح في العلاقات الدولية هي استراتيجية مصلحية، الا ان هذه المصالح تتحول الى اطماع عند ضعف الدولة، اذ تتحول الى مجال حيوي** لنفوذ ومصالح الاطراف الاكثر قوة، خاصة تلك المتطلعة الى أدوار اقليمية اكبر، وينطبق هذا الحال على العراق وعلاقاته مع دول الجوار بعد عام ٢٠٠٣، ويجاور العراق ست دول اثنتان منها قوتان اقليميتان غير عربيتان، وقد فرض موقع العراق الجغرافي شبه القاري الحبيس تأثيراته على قرارات البلد وسياساته وطبيعة علاقاته مع كل دولة من دول الجوار بضوء اهمية موقعها وحاجته اليها كمنفذ للتواصل مع العالم الخارجي، ويؤشر تعدد دول جوار العراق وتباين انظمتها السياسية وتوجهاتها صعوبة صياغة وتبني سياسة خارجية مستقرة ومتوازنة للتعامل معها بسبب اختلاف المصالح والايديولوجيات والتوجهات، وتزداد هذه الصعوبة جراء عدم الاستقرار السياسي وتغير انظمة الحكم في العراق وتبدل طبيعة السلطة الحاكمة، وافضت حالة عدم الاستقرار وغياب الاطر المؤسسية والقانونية للدولة وعجزها عن اداء وظائفها الى تزايد نفوذ ودور دول الجوار وتدخلها في الشأن الداخلي بدرجات متفاوتة، وتفرض هذه المتغيرات العديد من التحديات على العراق الذي عجزت حكوماته في كثير من الاحيان عن التعامل معها بما يضمن أمنه ومصالحه بسبب تعدد الاطراف الاقليمية، والمشاكل الداخلية التي تؤثر على القرار السياسي وصياغة وتنفيذ السياستين الداخلية والخارجية.

ان غاية السياسة الخارجية للدولة تحديد مسارات وسبل بناء استراتيجياتها مع دول العالم لضمان أمنها ومصالحها الاساسية، ويقتضي تحقيق اهداف السياسة الخارجية الانطلاق من توظيف بيئة الدولة الداخلية المستقرة والقدرات المتاحة للتأثير في البيئة الخارجية بما يتناسب مع الدور المطلوب الذي تنشده الدولة. وتعاني السياسة الخارجية العراقية من قيود داخلية وكوابح خارجية ناشئة عن مساعي الدول الاقليمية الهادفة لمنع العراق من استعادة دوره ومكانته الاقليمية عبر اضعاف الداخل العراقي من خلال تأجيج الانقسامات والصراعات الاجتماعية، والخلافات بين الكتل السياسية لإدامة حالة الفوضى والعنف الذي ينعكس العملية السياسية والاداء الحكومي، والعمل على وضع الحلول لمكامن الخلل في علاقات العراق مع دول الجوار والاقليم والعالم أمر غير يسير، اذ تؤثر عليه قيود داخلية تعرقل عملية صنع القرار السياسي الخارجي فضلاً عن موروث عدم الثقة والاشكاليات والخلافات مع دول الجوار حول مسائل الحدود والنفط، والاقليات، والتدخل في الشأن الداخلي، والتنافس على الدور الاقليمي مما يضفي على حركة السياسة الخارجية العراقية سمة التناقض وعدم التوازن[٢٥]، الامر الذي يؤكد الحاجة الى النخبة ودورها ليس في عملية صياغة وتنفيذ السياسة الخارجية فحسب بل في عملية وضع الاستراتيجيات الصحيحة لعملية بناء الدولة المدنية الحديثة ومؤسساتها وفي كل المستويات. واهم تلك الاستراتيجيات هي:

أ. استراتيجية تحديد اهداف السياسة الخارجية واولوياتها وفق المصلحة الوطنية

تعد المصلحة الوطنية القوة الدافعة والمحددة لتوجهات واهداف السياسة الخارجية؛ وترتيب اولوياتها، والمصلحة الوطنية تعتبر معياراً استراتيجياً لتحديد الاهداف وتقيمها، ومفهوم المصلحة الوطنية وصف موضوعي للمعيار الذي تحدد الدولة بضوئه اهدافها في بيئتها الخارجية عبر مؤسساتها الدستورية، وعلى اساس مشاركة المؤسسات المعنية والاجماع الوطني في الانظمة الديمقراطية، وترتبط المصلحة الوطنية بعلاقة تكاملية مع القدرات المتاحة للدولة لتحقيقها وحمايتها، ويدفع واقع عدم قدرة أي دولة على تحقيق جميع مصالحها دفعة واحدة مهما بلغت قدراتها الى

وضع سلم لأولويات المصالح والمفاضلة بينها حسب درجة اهميتها، ووفقاً لهذا يعد التفكير الاستراتيجي نقطة الشروع للأداء الاستراتيجي، وان الاداء الاستراتيجي يتطلب ان نجعل التفكير والوقت معاً لخدمة الاستراتيجية الشاملة للدولة، وذلك يتطلب القدرة على تحديد عدة أدوار ارتباطية وثيقة بينها وبين الاداء الاستراتيجي، من أبرزها ما يأتي:

- القدرة على استثمار وقت التفكير الاستراتيجي والتخطيط لكيفية تهيئة الوسائل والاليات لتحقيق الاهداف الاستراتيجية [٢٦].
- تفعيل الابداع لتحسين الاداء وإزالة الخطر عن الفرص وذلك من خلال اولاً تكوين وجهة نظر، وثانياً بالتجربة بأقل تكلفة ممكنة وثالثاً استخدام التحالفات والشركاء لتقليل المخاطر ورابعاً القدرة على التأثير [٢٧].
- القدرة على التكامل والانسجام والتغيير من خلال الترابطية بين الاداء والقيادة، وان التغيير حتمي للمحافظة على الاستمرارية[٢٨].
- القدرة على التحكم بالمستقبل واستشرافه ويشير تشارلز هاندي" لا يمكنك النظر الى المستقبل بوصفه عملية متواصلة لان المستقبل سيكون مختلفاً. ولكي نتعامل مع المستقبل، علينا بالفعل ألا نتعلم الطريقة التي تعلمناها في الماضي[٢٩].
- القدرة على ربط الماضي بالحاضر والتنبؤ بالمستقبل وهذا يتحقق من خلال الاستفادة من فلسفة الماضي بتجاربه ودروسه، ودراسة الواقع الحالي بقوته وضعفه وفرصه وتحدياته، وكذلك ترابطية العلاقة بينهم لاستشراف ما سيكون عليه المستقبل بفرصه وتحدياته[٣٠]. والشكل(١) يوضح تلك العلاقة.

شكل (١)
الاستراتيجية الترابطية

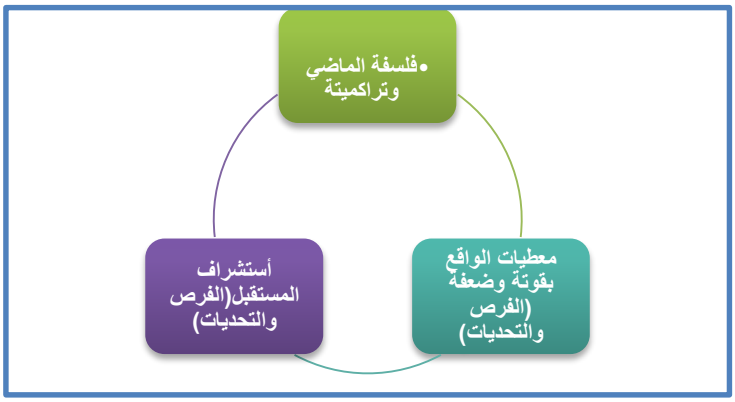

الشكل من عمل الباحثة.

وبما أن الفكر الاستراتيجي يتوجه الى المستقبل دون قيود أو افتراضات من الحاضر وتحليل الاتجاهات والاحتياجات المستقبلية وتكوين تصور مستقبلي ومقارنة المستقبل بالحاضر ثم إعداد خطة للتنفيذ تتضمن نظاماً لمتابعة المستقبل، وهذا يمكن القول بان التفكير الاستراتيجي اصبح ضرورة من اولى الضرورات التي يجب ان تتوفر في القيادة العليا للدولة[٣١].

ولإنجاح عملية التنفيذ الفعال والذي لا يعوض التخطيط القائم على المركزية، وعمومية التفكير الاستراتيجي ان تكون جميع المستويات الادنى من القائد قد تعلموا كيف يفكرون بأسلوب استراتيجي، وترجمة التفكير الى الفعل الاستراتيجي، فصوت الفعل أقوى، وأعذب من صوت القول، وهذا ما اشار اليه(موريس) بان القصد النهائي للتغيير هو تحويل الرؤى التي يحتويها التفكير الاستراتيجي الى ستراتيجية قائمة على الاختيار والتغيير الاستراتيجي[٣٢].

وهناك هدف تسعى لتحقيقه أغلب دول العالم، هو تعزيز دورها القيادي، لذا فهي بمثابة الوسيلة التي تقربنا من فهم السلوك الاستراتيجي لدولة ما وربما امتلاك الحقيقة. كون الاستراتيجية ليست علما دون معرفة، ولا كلمة دون فن، فهي حالة

من علم وحكمة وتستند الى المعرفة والتقويم وحتى التوقع بصيغه المختلفة، و**الاستراتيجية** هي خطة منظمة، ومصممة بحيث تمكن الدولة من تحقيق اهدافها ، والقيادة تلعب دوراً رئيسياً في تكوين الاستراتيجية، والتركيز عليها، وهذا الهدف يتحقق بطريقتين[٣٣]:

- **الطريقة الاولى** تتمثل بامتلاك القوة التي تمنح الدولة الهيبة والفاعلية والقدرة على التأثير في التفاعلات الدولية، الذي يمنح الدولة سمعة دولية واسعة بانها قوية ومن الصعب إنهاكها أو مجاراتها.
- **الطريقة الثانية** تتمثل باكتساب مرتكزات القيادة التي تمنح الدولة مكانة دولية واسعة، وهذا النوع من القيادة يستبعد عنصر القوة العسكرية، وقد تكتسب الدولة مكانة مهمة بفعل قيادتها المدركة، حين تقوم برؤية استراتيجية طامحة لبناء الدولة، كما هو الحال بالنسبة لروسيا بعد عام ٢٠٠٠ عند تولي الرئيس فلاديمير بوتين للسلطة.

ب. استراتيجية التمكين لتنظيم وزارة الخارجية وتوظيف العمل الدبلوماسي

ويعد التمكين بوصفه استراتيجية قيادية، كما هو عبارة عن تطور الفكر القيادي للتمكين، بسبب التغيرات في البيئة المحيطة والتي هي الدافع لهذا التطور[٣٤]، وقد اشار (Goodman) بان التمكين يعني تخويل الصلاحية للتابع لأداء المسؤولية، كما تتضمن التأكد من أن التابع يعي المهمة او الواجب ولدية المعلومات والحافز والمهارات لكي يكون الاداء ناجحاً.

اي ان التمكين هو القدرة على انجاز الاداء وهو امتداد للعمليات التنظيمية من خلال ممارسة القيادة لزيادة المعرفة والمهارات والدافعية. وتتحدد استراتيجية التمكين من خلال[٣٥]: تحديد الرؤية، تحديد القيم، وخطة استراتيجية سنوية، وتقييمات اداء سنوية، التدريب والتطوير، وضع الاسبقيات، الاستعانة بمجاميع الدعم الخارجية والداخلية واقامة التحالفات. كما ان البعد الاستراتيجي للتمكين يكمن في تحقيق القيمة المضافة ضمن اهداف معينة وافاق زمنية بعيدة.

وهناك ضرورة ملحة لاعتماد الأستراتيجيات والمعيارية للبناء المؤسسي في اقامة كافة مؤسسات الدولة العراقية بوصفها السبيل الامثل للوصول الى

الاهداف المنشودة، اذ يؤمن النظام المؤسسي القيادة والادارة الكفؤة، ويمثل هذان العنصران عمليتان هادفتان واعيتان تشملان مجموعة من الانشطة والفعاليات الانسانية والاجتماعية والسلوكية والاقتصادية المستمرة المترابطة والمتكاملة، لاستخدام وتطوير الموارد المتاحة البشرية، والمادية، والمالية، والمعلوماتية، والاستفادة القصوى منها لتحقيق اهداف المؤسسة بأعلى فاعلية وكفاءة، وتعكس الادارة كعلم، والقيادة كفن يجمع بين الخبرة والمعرفة والحكمة، القدرة على التعامل مع الوقائع والمتغيرات، وفهم الحقائق والمعطيات المتعلقة ببيئة معينة لصنع واتخاذ القرارات التي تتسم بالواقعية والموضوعية، وعدم الانحياز نحو المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة، فضلاً عن استثمار القدرات والمهارات والابداع والابتكار، والعلاقة التفاعلية حسب ظروف الموقف الى جانب مراعاة المرونة بما يفضي الى تحقيق الاهداف المرغوبة .

وتدير الدولة علاقاتها السياسية الخارجية من خلال الدبلوماسية لضمان مصالحها، والدبلوماسية من اهم ادوات السياسة الخارجية[٣٦]، ومن مستلزمات ترصين العمل الدبلوماسي المرونة والتكيف في ادارة الشؤون الخارجية لمواكبة حركة المتغيرات الاقليمية والدولية، مما يحتم على صناع القرار والعاملين في السلك الدبلوماسي متابعة الاحداث والوقائع في محيط الدولة الخارجي بشكل متواصل لأجراء التعديلات على توجهات السياسة الخارجية[٣٧]، التي تحكمها بشكل دائم الصورة الواضحة عن المصلحة الوطنية[٣٨].

ج. استعادة المكانة والدور الاقليمي للعراق

المكانة هي موقع الدولة ضمن التوزيع التراتبي في النسق الاقليمي والدولي، وهي من محددات توجهات وسلوك الدولة وعلاقاتها مع الدول الاخرى، اذ توفر للدولة ميزة القدرة على التحرك باتجاه تحقيق اهدافها، وترتبط المكانة بالسمة والهيبة وترتكز على تصورات الدول الاخرى ورؤيتها للدولة صاحبة المكانة في مجالات القوة، او القدرة على المنافسة الاقتصادية والتجارية، او السمعة في احترام الاتفاقات الدولية والالتزام بها[٣٩] .

وتعد المكانة من الاهداف الاساسية التي تسعى الدول لتحقيقها للوصول الى الوضع الذي يضفي عليها الهيبة والاحترام من جانب الدول الاخرى التي ستتخذ مواقف ايجابية تجاه تطلعات الدولة المعنية لأهدافها، مما يُسهل عليها الوصول الى هذه الاهداف، فالمكانة هدف من اهداف السياسة الخارجية بوصفها الوسيلة لتحقيق مجموعة من الاهداف في مقدمتها تحييد التحديات الخارجية التي تمس الامن القومي والحيلولة دون تأثيرها على الاوضاع داخل الدولة، من خلال استثمار القدرات الذاتية للدولة والمعززة بموارد القوة الخارجية عبر التحالف مع قوى دولية للتأثير على الدول الاخرى[٤٠].

ويعد الدور تصور استراتيجي لصانع القرار في الامكانيات الممكنه التي تتمتع دولته بالقدرة على التأثير فيها وادراكه للدوافع الرئيسة لسياسة بلاده الخارجية، والوظائف التي يمكن ان تقوم بها، وتوقعاته لمدى التأثير المحتمل لدولته في النظام الاقليمي والدولي بسبب هذه الوظائف، وينبغي ان تحدد الدولة بواقعية موقعها في النسق الاقليمي والدولي، وتعمل على دفع الدول الاخرى لأدراك هذا الموقع والدور الذي تقوم به ضمن اطاره، ويعد الدور احد مؤشرات نجاح وفاعلية السياسة الخارجية للدولة. وفقد العراق دوره ومكانته الاقليمية وخرج من معادلة التوازن الاقليمي بعد الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ وما اعقبه من نتائج سلبية، ويواجه العراق مساعي القوى الاقليمية التي تعمل على اعاقة استعادته لمكانته ودوره[٤١]، في ظل هواجسها تجاه عراق موحد متماسك ديمقراطي ومتوافق مع استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية وتوجهاتها في الشرق الاوسط[٤٢]، فضلاً عن عدم ثقتها النابعة من تجارب الماضي في العلاقة مع العراق ودوره السابق، وخشيتها من عودة ظهوره كمنافس اقليمي يؤثر على تطلعاتها وطموحاتها ومشاريعها الاقليمية، والعراق بحاجة الى الانفتاح على العالم لضمان عودته الى الساحة الاقليمية والدولية ويستند ذلك على النجاح في بناء النظام السياسي الديمقراطي التعددي، ونظام المؤسسات، والتوازن بين السلطات الثلاث والتكامل في ادائها لوظائفها، وتحقيق الامن والاستقرار في الداخل، كما يحتاج العراق الى عقلنة الاداء السياسي، وتحقيق الانسجام والمشاركة في العملية السياسية، للانطلاق نحو دور اقليمي يستند الى

الموازنة بين المصلحة الوطنية العراقية وبين المصالح الاقليمية والدولية، والمدخل لهذا الدور يبدأ من التوافق الوطني حول ماهية المصلحة الوطنية واهداف السياسة الخارجية لضمان التوازن في الاداء السياسي الخارجي بشكل يدل بوضوح على دور العراق بوصفة عنصراً من عناصر التوازن والاستقرار في المنطقة[٤٣].

وتتعزز مساعي العراق في هذا الاتجاه من خلال ما يأتي:

- انتقال العراق من حالة رد الفعل؛ الى وضع الاستجابة والفعل الواعي؛ المبني على الواقعية وادراك مصالح العراق؛ والعمل على تحقيقها عبر دور فاعل يؤثر في معادلة التوازن الاقليمي.
- الوقوف على مسافة واحدة تجاه اطراف النزاعات في الاقليم.
- تنفيذ العراق لالتزاماته الدولية، وحل القضايا العالقة مع دول الجوار عبر الحوار.
- الانفتاح الدبلوماسي على دول العالم وتأكيد توجهاته السليمة وبناء علاقات متوازنة تقوم على المصالح المشتركة مع الجميع.

وباستطاعة العراق الاضطلاع بدور اقليمي وان يكون عنصراً من عناصر التوازن والاستقرار في المنطقة لامتلاكه للمقومات الجيوبولتيكية لهذا الدور والتي يجب تطويرها وتعزيزها بالإرادة الاستراتيجية القادرة على توظيفها وتوجيه مخرجاتها نحو الاهداف المنشودة في الداخل والخارج[٤٤]، وتنبع الارادة السياسية من كفاءة النظام السياسي وقدرته على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية، وترصين وحدة المجتمع وتماسكه عبر المصالحة الوطنية، وتحقيق الاجماع على المصلحة الوطنية بوصفها مصلحة مشتركة للجميع، ومن عوامل تفعيل دور العراق المستقبلي في الاقليم :

- اتباعه لسياسات اقليمية حكيمة ومتوازنة وهذه مسألة جوهرية في بيئة اقليمية مضطربة تشهد صراعاً وتنافساً بين القوى الفاعلة (تركيا، ايران، السعودية، واسرائيل)، مما يفرض على العراق تجاوز حالة

الجمود والتهميش التي يمر بها والتي يعني استمرارها بقائه ساحة مفتوحة للصراعات الاقليمية والدولية.

- توظيف الاهمية الجيوستراتيجية لموقع العراق الجغرافي لجعله منطقة تتلاقى فيها طرق المواصلات العالمية الجوية والبرية، والمصالح المشتركة في مجالات التجارة والاستثمار ومصادر الطاقة [٤٥].
- تفعيل الادراك الاستراتيجي لصناع القرار في العراق لطبيعة المكانة والدور الممكن الاضطلاع به مرحلياً على الصعيد الاقليمي من خلال رؤية واقعية لكيفية ممارسة هذا الدور: **اعتماداً على تخطيط استراتيجي، وتصور واضح لأدوار القوى الاقليمية الفاعلة، وتحديد المجالات التي يمكن للعراق التأثير فيها، وتوقع حجم التأثير المحتمل في النسق الاقليمي جراء ادائه السياسي الخارجي.**

ويمكن للعراق مرحلياً القيام بدور اقليمي يتخذ احد النمطين ادناه او كلاهما:

- **دور الانموذج الجديد في اقليم الشرق الاوسط:** ويرتكز هذا الدور على مدى تمكن العراق من بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة التي تقوم على قاعدة راسخة من الانتماء للدولة والوطن الواحد والهوية العراقية، ويتطلب هذا الدور تنمية القدرات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، واعادة بناء المؤسسة العسكرية بشكل جديد ينسجم مع قيم الديمقراطية فضلاً عن الحاجة الى تبني استراتيجية شاملة للدولة العراقية والاعتماد على توثيق العلاقات الاستراتيجية مع دول العالم[٤٦].
- **القيام بدور الوسيط عبر مساعي التوفيق:** لحل الخلافات والنزاعات التي تقع بين دولتين، او اكثر في المنطقة باستخدام الدبلوماسية والموقف المحايد لكسب ثقة الاطراف المعنية[٤٧].

وتتطلب عملية بناء الدولة واستعادة الدور الاقليمي للعراق، والسعي لبناء الاقتصاد العراقي وتفعيل التنمية، ادراك الاهداف الاستراتيجية للعراق، ودوره دعم

في اعادة العراق الى محيطه العربي والاقليمي في اطار المصالح المشتركة، وطمأنه الدول العربية والاقليمية بأن العراق لا يشكل مصدر تهديد لها، فضلاً عن ايصال رسالة واضحة وقوية بعدم التدخل في الشأن العراقي الداخلي، ويبرز دور النخبة في التخطيط الاستراتيجي للتعامل مع مكامن الوهن في قوة الدولة، ووضع الخيارات والبدائل الملائمة، لقدرة النخبة على التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وتحديد اوجه التعاون والابتعاد عن الصراع في اطار العلاقات الخارجية، فضلاً عن الحاجة الى مختصين في العمل الدبلوماسي وادارة الازمات[٤٨].

وتعزز القيادة الاستراتيجية للعراق في التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية وضمان الامن المرتبط بوجود الدولة ووحدة مجتمعها، وللأمن بعد شمولي وهو يعني الامن والتنمية في الداخل، والامن في الخارج، والقدرة على تحقيق المصالح، لتحقيق مصالحه السياسية والاقتصادية والأمنية والتنموية [٤٩]، والتنسيق الامني في محاربة الارهاب وردع تدخل الدول الاقليمية في شؤونه الداخلية، او العدوان عليه، ويوفر التحالف مع الولايات المتحدة للعراق امكانية بناء علاقاته مع دول الجوار والاقليم دون ان تسعى هذه الدول لتحقيق طموحاتها فيه خاصة الدول التي تتبنى مشاريع اقليمية [٥٠].

الخاتمة:

وللعراق دور مهم في ترتيبات الامن الاقليمي فلابد من الاشارة الى إن العراق يعيش في وسط بيئة إقليمية تتسم بأنها شديدة التعقيد والتأثير في آن واحد، لاسيما وأن التوازن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط يتصف بأنه توازن غير مستقر يسوده غياب التفاهم والتعاون، وتملئه حالات التنافس والصراع، فضلا عن الرغبة في تغيير المواقف بين القوى الفاعلة فيه، ناهيك عما تعوزه التفاعلات الإقليمية، واللاعبين المتنفذين فيه من مدركات جيوسياسية تذهب إلى الحد من دور العراق الخارجي، فهناك في الشرق الأوسط العديد من المحددات التي تحول دون قيام دور عراقي فاعل في المنطقة، وتلك المحددات وأن كانت مشتتة أو موزعة على اكثر

من دولة، وأن كانت متناقضة أحياناً، إلا أنها متفقة على الحد من الدور العراقي في منطقة الشرق الأوسط. وإن ما يتبادر إلى الذهن في هذا المجال، هو: كيف يستطيع العراق أن يتكيف مع هذه البيئة الإقليمية المتغيرة، وأن يؤثر فيها في الوقت نفسه؟ وذلك لتعظيم مصالحه وتحجيم التحديات التي تعترض سبيله في البيئة الإقليمية والدولية ليكون مؤثر في معادلة الامن الاقليمي في الشرق الاوسط .

ومما تقدم يمكن ان نقول ان الحضارة هي تقدم في سلوك وانسانية الانسان، وعبر الحضارات المتعاقبة عبر الاف السنين، لانزال نقف امام شواخص وبنيان تلك الحضارات رغم التطور والتقدم الحاصل في عصرنا الحالي، وكل تلك الحضارات كانت نتيجة نظام قيادي للمجتمعات القديمة.

ان المكانة ظهرت من خلال الجماعة والعمل معها، لكنها كانت غير المكانة المعاصرة التي نعرفها اليوم، فقد كانت مكانة مختلفة فكراً وممارسة. فقد كانت مقتصرة على القوة البشرية (القوة الجسمانية)، والسيطرة بالقوة والقبيلة والتوارث حيث نستطيع ان نسميها بالمكانة الاستنساخية، والمكانة ليست وليدة المصادفات وإنما هي وليدة ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية ودينية وحتى فكرية تحيط بالمجتمع الذي تحكمه. فالقيادة وادائها هي اساس بناء المجتمعات وبقاءها واستمرارها وبزوالها زالت مجتمعات ودول.

ويرتبط مفهوم القيادة الاستراتيجية بمكانة الدولة في البنية الهيكلية للنظام الدولي، من حيث توزيع مراكز القوة في العالم ذلك لأن من أبرز مهام القيادة الاستراتيجية ممارسة التفكير الاستراتيجي(خلق الابتكار) والتخطيط الاستراتيجي (تنظيم الابتكار). والقيادة الاستراتيجية هي التي تصنع الرؤية الاستراتيجية للدولة (أين نحن؟، والى اين نريد ان نصل؟، وكيف نصل؟) فالقيادة الاستراتيجية هي التي تصنع المكانة للدولة في النظام الدولي.

المصادر والمراجع

[١] حامد ربيع، نظرية الأمن القومي، مجلة آفاق عربية، العدد ٣، ١٩٨٧، بغداد، ص١٨.

[٢] علي عبد خضر، قضايا الأمن في إقليم شرق آسيا بعد الحرب الباردة "دراسة في النموذج الروسي"، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٤، ص ٢٠ .

[٣] ثامر محمد الخزرجي، العلاقات السياسية والدولية واستراتيجية إدارة الأزمات، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي، ٢٠٠٥ ص٣٣٢.

[٤] فتحي أحمد، الشرق الأوسط وأهميته الاقتصادية والجيوبوليتيكية ، مركز الزيتونة للدراسات السياسية، دراسات استراتيجية، العدد ٨، تموز، ٢٠٠٠، ص ٤.

[٥] ياسين سويد، مؤامرة الغرب على العرب محطات من مراحل المؤامرة ومقاومتها، المركز العربي للأبحاث، بيروت، ١٩٩٢،ص ٤٠٧.

[٦] لبنى خميس مهدي، التوازن الاستراتيجي في منطقة الشرق الاوسط بعد ١١ ايلول ٢٠٠١، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ص ٢٣.

[٧] مصطفى عبد العزيز موسى، العرب في مفترق الطرق بين ضرورات المشروع القومي والمشروع الشرق اوسطي، ط٢، مكتبة دار الشرق، القاهرة، ٢٠٠١ ،ص١١١.

[٨] فكرت نامق العاني، الولايات المتحدة الاميركية وامن الخليج العربي : دراسة في تطور السياسة الاميركية في الخليج منذ الثمانينات وافاق المستقبل، بغداد، ٢٠٠١، ص ٤.

[٩] سيار الجميل ، العولمة الجديدة والمجال الحيوي للشرق الاوسط مفاهيم عصر قادم ، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق ، ط٢، بلا، ٢٠٠٠، ص ٧٨.

[١٠] مجدي عبد الحق، الاهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الاوسط، مجلة دراسات شرق اوسطية، مركز الشرق الاوسط للدراسات، عمان، عدد (٥٦) صيف ٢٠١١، ص ٨.

[١١] حمد بن علي الدوسري، حركة الاستثمارات الاجنبية في الخليج العربي، مجلة الاقتصاد، هيئة الاستثمار الخليجية في الامارات العربية المتحدة، العدد ١٠، ٢٠١٠، ص ٣٨.

[١٢] هايل عبد المولى، الأمن الوطني وقوة عناصر الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٢، ص٢٧ .

[13] See: Paolo Maggiolini , IRAQ'S FOREIGN POLICY DIRECTIONS AND REGIONAL DEVELOPMENTS. WHERE DOES IRAQI FOREIGN POLICY START?, Analysis Magazine , no.199 , (USA : ISPI center), 2013, p.2 .

[14] هيثم غالب الناهي، المحددات الدولية والإقليمية التي ساهمت في تفتيت الدولة العراقية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣٠٤.

[15] ايمانويل تود، ما بعد الامبراطورية: دراسة في تفكك النظام الامريكي، ترجمة محمد زكريا اسماعيل، دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١٦٧.

[16] ناصيف ياسين، الارهاب الامريكي المعولم: امريكا بَنَتْ الارهاب وولدته (رؤساؤها أنموذجاً)، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣، ٣٢٣ .

[17] مهدي داريوس، سوريا وباكستان: خط الغاز العملاق باتجاه الصين، الشبكة الدولية للمعلومات:

http://www.globalreseach.Ca/GlobalResearch.

[18] خليل عرنوس سليمان، الازمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين ادارة الازمات وهيكلية النظام الدولي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١١، ص١٢.

[19] زبيغنيو بريجنسكي، الفرصة الثانية: ثلاثة رؤساء وازمة القوة العظمى الامريكية، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢١٩-٢٢١.

[20] وليد عبد الحي، محددات السياستين الروسية والصينية تجاه الازمة السورية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٢، ص٤.

[21] مجدي كامل، حروب الجيل الرابع الحرب بالوكالة، دار الكتاب العربي، القاهرة، ٢٠١٩، ص٦٨.

[22] See: Ekaterina Stepanova, Russia's Middle East Policy: Old Division or New, Institute of World Economy and International Relations, Moscow, PONARS Policy Memo No.429, 2010, P.2-3.

[23] س . غ لوزيانين ، عودة روسيا الى الشرق الكبير ، ترجمة : د. هاشم حمادي ، دار المدى للثقافة والنشر، ط١، بغداد، ٢٠١٢، ص ١١٥.

[24] حمد فايز فرحات، السلوك الصيني ــ الروسي في مواجهة الربيع العربي: قراءة في ما وراء المصالح الاقتصادية، مجلة سياسات عربية، العدد ١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة ٢٠١٣، ص٣٧.

* فالقيادة ومؤسساتها مهما كانت متمكنة لا تستطيع ان تبقى قابضة، فتبدأ مرحلة الانهاك بوضع اساسيات الهلاك، وهو ان تكون ضحية أهدافها مثل (هتلر، موسي لينى، فرانكو).

** يعد المجال الحيوي في معناه هدفاً استراتيجياً يضمن للدولة مزايا عديدة تعزز قدراتها ومكانتها، وهو غاية ووسيلة تقود الى تحقيق مجموعة من الاهداف المرغوبة للدولة تبعاً للأهمية الجيوستراتيجية لهذا المجال، ولمزيد من التفاصيل ينظر عبد اللطيف علي المياح، المجال الحيوي في سياسة اسرائيل الخارجية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٨٩.

[٢٥] خضر عباس عطوان، رؤية مستقبلية للعلاقات العراقية ــ العربية، في احتلال العراق: الاهداف والنتائج والمستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٤، ص٣١٢.

[٢٦] ستيفن كوفي، اعادة التفكير في المبادئ، في كتاب أعادة التفكير في المستقبل، دراسات مترجمة، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2004، ص55.

[٢٧] سي كيه براها لاد، استراتيجيات تؤدي الى النمو، في اعادة التفكير في المستقبل، دراسات مترجمة، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2004،ص89.

[٢٨] احمد الخطيب وعادل سالم، الادارة الحديثة- نظريات واستراتيجيات ونماذج حديثة، ط1، جدار للكتاب العالمي، عمان، 2009، ص392-393.

[٢٩] واريـن بينـيس، وداعـاً للقيـادة القديمـة، فـي كتـاب القيـادة والادارة فـي عصـر المعلومـات، دراسـات مترجمـة، ترجمـة مركـز الامـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجية، ط1، أبو ظبي، 2001، ص30-31.

[٣٠] ابـراهيم الـديب، صـناعة المسـتقبل، العقـل والتفكيـر والتخطـيط الاسـتراتيجي، ط1، المجموعة العربية ، مصر، 2008، ص49-50.

[٣١] نعمـة خضـير عبـاس، ملامـح نشـوء الفكـر الاسـتراتيجي ، مجلـة العلـوم الاقتصـادية والادارية، المجلد(9)، العدد 29، جامعة بغداد، 2002، ص168.

[32] See: Kaplan Robert، David Norton، building a strategy – Focused Organization، I vey business Journal ؛ may/jun 2001، 65،5 ABI/*in form global p 16.*

[٣٣] مـارك أندرسـن، مـدخل الـى فـن القيـادة، ترجمـة: عايـدة البـاجورى، المركـز القـومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٦٧.

[34] Nixon، B، Developing An Empowering culture in organization، Empowerment in organization،1997، VoI، 2، No، I، SECOND،30،URINAL.

[35] you can: Goodman Stephen، Management، Challenges for tomorrow's Leaders، Thomson، 2007، South-western، p 65.

[٣٦] محمـد حـافظ غـانم، العلاقـات الدوليـة العربيـة، مطبعـة النهضـة الحديثـة، القـاهرة، ١٩٦٣، ص٣١.

[٣٧] طلعت رميح، المقاومة: تحديات ما بعد اوباما، في التغيير الامريكي واثره على المنطقة (العراق انموذجاً)، مجموعة باحثين، مؤسسة البصائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٩، ص١٧.

[٣٨] بيير رينوفان وجان باتيس دوروزيل، مدخل الى تاريخ العلاقات الدولية، ترجمة فايز نقش، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٨٩، ص٤٢٣.

[٣٩] روبرت كانتور، السياسة الدولية المعاصرة، ترجمة احمد ظاهر، مركز الكتاب الاردني، عمان، ١٩٩٨، ص٧٥.

[٤٠] هانز ج. موغنثاو، السياسة بين الامم: الصراع من اجل السلطان والسلام، ج١، تعريب خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٥، ص١١٥.

[41] علي حسين حميد العيساوي، نحو استراتيجية عراقية لإدارة التحديات داخلياً ــ اقليمياً ــ دولياً، قضايا دولية، العدد (١٨)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص١٠.

[42] ابراهيم خليل العلاف، العراق والولايات المتحدة الامريكية: دراسة في التاريخ والسياسة والنفط والتعليم، سلسلة شؤون ثقافية (٧)، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦، ص١٦٥.

[43] تقرير بناء الامن في العراق، دراسات عراقية، العدد (١)، السنة الاولى، مركز العراق للدراسات والبحوث الاستراتيجية، بغداد، ٢٠٠٥، ص١٧٥.

[44] دنيا جواد الجبوري، الدور الاقليمي العراقي: رؤية في الثوابت الاستراتيجية والتحديات المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، العدد 15، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠١٠، ص٢٢٤.

[45] رعد قاسم صالح، العراق في التخطيط الاستراتيجي الامريكي الجديد، الحدث السياسي العدد (٥)، وحدة الدراسات والبحوث السياسية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٩، ص٣.

[46] انتوني كوردسمان، اربعة حروب والعدد مستمر: اعادة النظر في المعنى الاستراتيجي للحرب على العراق، ترجمة امير جبار لفتة، دراسات مترجمة، العدد (٢٨)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٦-١٧.

[47] عامر كامل احمد، العراق وتعويضات الكويت، اوراق دولية، عدد ٢١٠ ، جامعة بغداد : مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، ٢٠١٢، ص٢.

[48] See: David Patrick Houghton, Reinvigorationg the Study of Foreign Policy Decision Making: Towards Constructivist Approach, Foreign Policy Analysis, Vol.3, No.1, January 2007, P.35-45.

[49] باسيل يوسف بجك، مشروع الاتفاقية الامنية بين العراق والولايات المتحدة الامريكية، المستقبل العربي، العدد (٣٥٤)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٥.

[50] ذياب المخادمة وخالد وليد محمود، اسرائيل وخيارات الامن والسلام، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (١٩)، الجمعية العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨، ص٧٢.